الى تحرير أرضها منذ عشرات السنين؛ كما انه يدعو الى التفكير بطريقة تجعل من الولايات المتحدة الاميركية، صاحبة هذا المبدأ، من بين أصحاب النوايا الحسنة الذين يعملون على اعادة الحقوق الى اصحابها، ويولد الثقة بها، بعد ان انعدمت منذ سنين، بسبب مواقفها المؤيدة لاسرائيل، والداعمة لها، والحامية لسياساتها، والمتحالفة معها في معاركها ضد الفلسطينيين والعرب منذ نشوئها في العام ١٩٤٨ وحتى الآن. غير ان هذا المبدأ، في حقيقته، ينطوي على خطورة تتعلّق بدفع أطراف النزاع بعيداً من مبادىء الشرعية الدولية وحصر حل المسألة على أساس مبدأ جديد يتعارض مع أحكام الشرعية الدولية؛ ويجعل من الامر الواقع، الذي تتمتّع فيه اسرائيل بالقوة، أساساً وحيداً للمفاوضات بدلاً من أحكام الشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولي التي أرست قواعد الاحتكام لها في حالة العدوان والاحتلال الأجنبي، بما يضمن زوال الاحتلال وانسحاب قواته من على الارض التي احتلتها تلك القوات دون قيد أو شرط، واعتبار الاحتلال الاجنبي لأراضي الغير بالقوة يشكّل عدواناً، وهذا العدوان هو جريمة مخلّة بسلم وأمن الانسانية وفقاً لمبادىء القانون الدولي. ومن هنا يطرح السؤال المشروع: اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية ترغب، فعلاً، في اعادة الارض الى اصحابها والتوصّل الى حل عادل للمسألة تطبيقاً لمبادىء القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية، فلماذا تجاهلت كل ذلك على مدى السنين الطويلة الماضية وكانت تقف عقبة على طريق تطبيقها، وعندما أصبحت ازاء الضرورة الملحّة لحل هذه المسألة بعد حرب الخليج فعلت ذلك على أُسس تتعارض كل التعارض مع مبادىء القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية، علماً بأنها استعملت تلك الشرعية، باندفاع وحماس لم يشهد لهما التاريخ مثيلاً في حربها ضد العراق؟

مبدأ «الارض مقابل السلام» والشرعية الدولية

يتعارض مبدأ «الارض مقابل السلام» مع أحكام الشرعية الدولية في ما يتعلّق بحل اي مشكلة نشأت عن احتلال قوات دولة لأراضي دولة أخرى بالقوة العسكرية. اذ ان هذا الاحتلال يشكّل، في نظر القانون الدولي، عدواناً؛ والعدوان العسكري جريمة مخلّة بسلم الانسانية وأمنها. ولذلك، فان أحكام الشرعية الدولية تفرض على الاحتلال الاجنبي ان يزول دون قيد أو شرط. وأعطت قرارات الامم المتحدة، في هذا الصدد، الحق للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي في ازالة هذا الاحتلال بالعمل العسكري المسلّح، أو بالكفاح المسلّح. ولذلك، فان الاحتكام، في حل مشكلة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى، الى مبدأ غير الشرعية الدولية يولّد الشكوك حول نوايا أصحاب المبدأ الجديد في حل المشكلة؛ بل ان فرض مبدأ «الارض مقابل السلام» كحل للمشكلة يتعارض كلياً مع مبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية، في ما يتعلّق بالاحتلال العسكري؛ وبالتالي، فهو مبدأ خطر بالنظر الى طبيعة السيطرة الاسرائيلية على الارض؛ اذ عندما يرفع هذا الشعار أساساً للتوصل الى حل سياسي للمشكلة، أو لقضية فلسطين، لا بدّ من السؤال حول ماذا يعنى بالارض؟ أيّة أرض تلك التي يجب ان تقايض بالسلام؟ هل هي الارض التي امتلكتها اسرائيل بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٨١ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧؟ أم هي الاراضي التي أضافتها الى تلك، بحكم الأمر الواقع اثر اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩؟ أم تلك الأراضي التي اكتسبتها بالاغتصاب والتوسّع في العام ١٩٥٢؟ ام أنها تلك التي أصبحت تسيطر عليها، من طريق القوة العسكرية والأمر الواقع في العام ١٩٥٦؟ أم هي كل فلسطين التي احتلتها بالحرب في العام ١٩٦٧؟

فعندما نضع مقولة «الارض مقابل السلام»، يعني ان المعادلة تقوم على مبدأ التبادل. ومبدأ التبادل يقوم على أساس ما يمتلكه الطرفان من قِيَم يقدمها كل الى الآخر، مقابل الحصول على